الإجابة النموذجية في مقياس استشراف الاقتصاد الدولي، السنة الثنية ماستر تخصص اقتصاد دولي، 2021-2022

شهد الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة نتيجة بروز الأسواق الناشئة، وعلى رأسها الصين، كقوة اقتصادية تتجه لمزيد من الهيمنة على الاقتصاد العالمي. إذ تشير التوقعات إلى اتساع الفارق بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في حجم الناتج في آفاق 2050. وما لذلك من انعكاسات كبيرة على هيكل الاقتصاد الدولي. يعتمد تحقق هذا السيناريو في آفاق 2050 على عاملين: قدرة الصين على الاستمرار في إدارة نجاحها؛ وعلى المدى الذي يستطيع الاقتصاد العالمي أن يصل إليه في استيعاب هذا النجاح. فيما يلي تحليل وافي ومبسط لهاذين العاملين لبلورة سيناريو واضح.

1- **قدرة الصين على الاستمرار في إدارة نجاحها في آفاق 2050**: يمكننا القول إن الصين تميزت بقدرة كبيرة في إدارة نجاحها بنجاح هائل منذ سبعينات القرن الماضي، وقد تعزز هذا الوضع أكثر منذ بداية الألفية الثالثة، ولازال مستمرا. يتأكد ذلك عمليا من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها لعقود، ومن الصادرات الصناعية الهائلة، وتراكم احتياطات الصرف، وغيرها. تتجه في المستقبل إلى الاستمرار في إدارة هذا النجاح بفعالية أكبر، لأنها قادرة على الاستفادة من المزايا التي تمتلكها ومن مواجهة التحديات الكبيرة التي تهددها.

فيما يتعلق **بالمزايا**، فقد أجرت تغييرات هيكلية ضخمة، وعملية موازنة بين الإصلاح وبناء المؤسسات، كما تمتاز بطبقة متوسطة كبيرة. إلى جانب ارتفاع مستوى الاستهلاك لارتفاع دخل الفرد، وتراجع قيود المرحلة المبكرة في السوق المحلية. إلى جانب وجود مناخ استثماري تنافسي، متبوعا بمهارات ومواهب العمالة وأساليب الإنتاج المتطورة، والتراكم الهائل في رأس المال المادي، وتطور مستويات التعليم والتكوين.

أبرز هذه **التحديات** هي من الصعب عليها الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما تواجه تحدي الاستمرار في سياسات الاستثمار والصادرات كثيفة العمالة، والثقة الزائدة في مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات. يستلزم التحول إلى الدخل المتوسط إعادة بناء كبيرة على مستوى الاقتصاد الجزئي، وإيجاد تحول على مستوى الاقتصاد الكلي إلى مستوى أعلى وأكبر في دخل واستهلاك القطاع العائلي، ومزيد من التوسع السريع في الطبقة المتوسطة. أضف إلى ذلك مواجهة التفاوت في توزيع الدخل الموجود، تخفيض مستوى الادخار المرتفع بالنسبة للاستثمار، تقليل كثافة الطاقة والكربون في النمو المستقبلي، وضعف دخل الفرد لا يتناسب مع تولي مهام عالمية كبرى.

لمواجهة هذه التحديات، تتحرك الصين في أكثر من اتجاه، بدءً بإحلال الصناعات كثيفة العمل بصناعات أكثر كثافة من حيث رأس المال المادي والبشري والمعرفة. كما تتجه لتعزيز مكانة القطاع الخاص ليضطلع بمهام القطاع العام الآن. مع توجيه الاستثمارات العامة أكثر للبحوث والتعليم والتطوير. ستستفيد من توسيع السوق المحلية مستقبلا بوصفها قائدا للنمو في ظل زيادة دخل القطاع العائلي، خاصة مع مصداقية وقدرة السياسة النقدية على مواجهة الضغوط التضخمية. كما تعمل على تقليل ملكية الدولة للشركات وإعادة توجيه هيكل الملكية للقطاع العائلي، مع تقليل الإفراط في الإدخار بزيادة الاستهلاك. تعمل أيضا على تقليل التفاوت بين سكان الأرياف والمدن وتقليل إنبعاثات الغازات الملوثة، مع محاربة الفساد.

2- **المدى الذي يستطيع الاقتصاد العالمي أن يصل إليه في استيعاب هذا النجاح**: هذا العامل غير مطمئن، لأنه قد يسبب انتكاسات في استدامة النمو، للأسباب التالية:

- استمرار تعزيز الصين لمكانتها عالميا يهدد مكانة مراكز الاقتصاد الرأسمالي المهيمنة على الاقتصاد العالمي.
- اعتمدت الصين ولازالت في نموها على دعائم شملت تدفق المعلومات، التمويل الدولي خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتكنولوجيا. هذه الدعائم كلها مرتبطة بشدة باقتصاد مفتوح ومعولم، إلا أن هذا البناء العالمي موجود تحت ضغط السياسات الحمائية، كالحروب التجارية، والأزمات الصحية وغيرها.
- قضية المؤسسات العالمية والحكم العالمي: خلافا لفترة هيمنة الدول الصناعية السبعة، يحتاج الوضع الراهن إلى تغيير كبير، وهذه مهمة مجموعة العشرين، لتحقيق تنسيق فعال ومتزايد من شأنه وضع السياسات وضمان التغيير الهيكلي، وهذا غير سهل، لأن ميكانيزمات عمل النظام الدولي الموروثة عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت مهددة.

- تمارس الدول الرأسمالية ضغوطا هائلة على الصين في مجال حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وهذا من شأنه زيادة مستوى التوترات المحلية المتنامية الناتجة أصلا عن التفاوت في توزيع الدخول وفرص الوصول إلى الخدمات.

بالرغم مما سبق، تتبنى الصين سياسة أكثر اتزانا لمواجهة النقاط السابقة، بدءً بسعيها لأخذ مكانة أكبر في الاقتصاد العالمي، والإضطلاع بمسؤوليات أكبر واستيعاب مجموعة واسعة من المسؤوليات العالمية وإدماجها داخليا في مواجهة أجندة تنمية محلية، خاصة وأن النمو فيها يمتاز بسرعة التعلم، الأفق الزمني البعيد، الرغبة في دعم التغيير المستمر وتشجيعه، والمنهج البراغماتي في حل المشكلات إلى مدى بعيد.

قامت الصين، لتقليل اعتمادها على الدول الغربية، بزيادة حجم التجارة بينها وبين الأسواق الناشئة والدول النامية، وبالتالي، تراجع اعتمادها على الدول الصناعية، التي ارتفعت من أقل من 5% في 1990 إلى أكثر من ثلث التجارة العالمية الآن. ما يعني أنها تشكل محور قطب يوازي في ثقله الاقتصادي والتجاري الدول الغربية. تعمل الصين إلى جانب توسيع شراكتها مع الأسواق الناشئة والنامية، ومحولة إيجاد تكتل منافس للدول الغربية كما في حالة دول البريكس، وتتقدم الصين بخطى ثابتة لمزيد من التحرير بمبادرات جديدة، مثل مبادرة حزام واحد طريق واحد، والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة. أكثر من ذلك، فإنها وتتبنى سياسات هجومية لتفتيت الدول الغربية كي لا تقوم بشكل موحد بصياغة استراتيجية مشتركة للمنافسة الطويلة الأجل مع الصين والضغط عليها.

مما سبق، ونظرا لأن العامل الأول مطمئن، والعامل الثاني تستطيع الصين أن تتعامل معه بإيجابية خاصة في ظل قدرتها على المنافسة والاستفادة أكثر من مؤسسات وميكانيزمات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولأن شراكتها آخذة في التوسع مع القوى التي ستسيطر على الاقتصاد العالمي (الأسواق الناشئة)، وعلى مساحة واسعة من العالم النامي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. نستطيع القول بأنه سيناريو تغير مواقع القوة أكثر لصالح الصين في آفاق 2050 سيتحقق إن لم تحدث ظروف طارئة لم يرد ذكرها سابقا. لقد عززت جائحة فيروس كورونا من هذا التوجه لعدة أسباب؛ أولها لأن آثارها السلبية كانت أكبر على الدول الغربية، والتي منها الولايات المتحدة مقارنة بالصين. ثانيها كانت الصين سباقة للخروج من تبعات هذه الجائحة سواء الصحية أو الاقتصادية. ثالثا، استخدمتها الصين لتعميق علاقاتها مع الدول النامية وحتى المتقدمة بتقديمها للمساعدات الصحية والاقتصادية. لهذه الأسباب مجتمعة، قلصت الجائحة من توقعات تفوق الصين على الولايات المتحدة بسنتين مقارنة بتوقعات فترة ما قبل الجائحة.